

شؤون عثمانية

الإصلاحات الأرمنية

بعد مفاوضات استغرقت شهوراً بين سفارتي روسيا وألمانيا من جهة وبين الباب العالي من جهة أخرى تم الاتفاق أخيراً على مسألة الإصلاحات الأرمنية، أو كما يُفضل الأتراك أن يسمّوها (الإصلاحات الأناضولية الشرقية).

وستُنشر تفاصيل تلك الإصلاحات بعد أن يتفق الباب العالي على تعيين المفتشين الأجبيين مع الدول، وحينئذ تُقسم ولايات بتليس وخربوط وأرضروم ومعمورة العزيز وسيواس وغان إلى منطقتين يتولى كل منطقة منهما أحد المفتشين الأجبيين، ويعترف رسمياً بأن تكون اللغتان الأرمنية والكردية من اللغات المحلية الرسمية المقررة. ثم تجعل الخدمة العسكرية محلية في

شؤون عثمانية
الإصلاحات الأرمنية
بعد مفاوضات استغرقت شهوراً بين سفارتي
روسيا وألمانيا من جهة وبين الباب العالي من
جهة أخرى تم الاتفاق أخيراً على مسألة
الإصلاحات الأرمنية أو كما يُفضل الأتراك
أن يسمّوها (الإصلاحات الأناضولية الشرقية).

وستُنشر تفاصيل تلك الإصلاحات بعد أن
يتفق الباب العالي على تعيين المفتشين الأجبيين
مع الدول وحينئذ تُقسم ولايات بتليس وخربوط
وأرضروم ومعمورة العزيز وسيواس وغان إلى
منطقتين يتولى كل منطقة منهما أحد المفتشين
الأجبيين ويعترف رسمياً بأن تكون اللغتان
الأرمنية والكردية من اللغات المحلية الرسمية
المقررة ثم تجعل الخدمة العسكرية محلية في
أوقات السلم ويعترف بالمساواة بين الأتراك
العثمانيين - المسلمين والمسيحيين - في خدمة
الدولة والخدمة والوظائف المدنية
وسكن الأتراك الذين هم الأغلبية في سكان

ولا تبي كان وتليس مندوبون بمشاورهم كما
 للمسلمين سواء بمواه في الجماعات العمومية
 فتكون النيابة فيها نسبة بحسب عدد السكان
 ولما كانت تلك الشروط لم توضع بمدونين
 الخطأ أن يوجه لها الايمان كما في انتقاد أو
 مدح أو يفتت الى ما يقال عنها من
 الانتقادات التي لا يمكن ان تبني على حقيقة

ومهما يكن من الامر فان الصدر الاعظم بما
 ابداه من المهارة والذكاء في هذا المثل الذي
 يحل منه واحترام واعجاب
 قد لا يمضي وقت طويل حتى نسمع بان
 الباب العالي يفاوض الدول بشأن المقتضين
 الاجنبيين اللازمين لبدء مشروع الإصلاحات في
 الولايات العربية والولند في بلادها
 من هذين المقتضين دعوات من تدين
 المواطنين السعوديين أو المهلكين
 ولكن الأمر هنا ان تأسك
 المالبون المربحون من احتياج الباب العالي
 لشدة الحاجة الى المال حتى لا يضطر الى تأخير انما
 الإصلاحات ولئن كانت هناك امسارات
 عمومية أو سياسية أو اقتصادية تمنع من اعطاء

أوقات السلم ويعترف بالمساواة بين
 العنصرين العثمانيين - المسلمين
 والمسيحيين - في خدمة البوليس
 والجنדרمة والوظائف العمومية .
 وسيكون للأمر من الذين هم الأغلبية
 في سكان ولايتي قان وبتليس
 مندوبون يمثلونهم كما للمسلمين
 سواء بسواء في الجمعيات العمومية
 حسب الولايات وأما في الولايات
 الأخرى فتكون النيابة فيها نسبة
 بحسب عدد السكان .

ولما كانت تلك المشروعات لم
 تُذع بعد ، فمن الخطأ أن يوجه لها
 الإنسان كلها انتقاد أو مدح أو يفتت
 إلى ما يقال عنها من الانتقادات التي
 لا يمكن أن تبني على حقيقة .
 ومهما يكن من الأمر ، فإن الصدر
 الأعظم بما ابداه من المهارة والكفاءة
 في هذه المسألة جدير بكل ثقة
 واحترام وإعجاب .

قد لا يمضي وقت طويل حتى
 نسمع بأن الباب العالي يفاوض
 الدول بشأن المقتضين الأجبيين

القرض تركيا الآن فليس من الحكمة عمل بدها
 كلية .
 ان مشروع الإصلاحات لا يحتاج الى مال
 كثير . بل كل ما يطلت له هو مبلغ مليون
 وربع من الجنيهات ولا ينبغي ان يكون للمالين
 والسياسيون متلاصقين الى هذا الحد ولا يصح
 للمثل القائل (من أجل مسمار فقدت الحدوة
 ومن أجل جمعان ضاع القطارين ، ومن أجل
 فارس فشلت المعركة) والحالة العمومية في تركيا

اشبه بذلك المثل في ترتيبه . والواجب على
 المالين ان يضعوا ذلك المثل نصب أعينهم فان
 المخاطرة في هذا المبدل مضيفة لكل شئ .
 واذا فرض وقامت في تركيا أسيا حركة أو
 اضطراب فالانأمن كثيرا الاخطار التي
 تجرّها تلك الحركة وتصبح معرضين لخسائر
 لا منبراة منها

وإلا صح المثل القائل (من أجل مسمار فقدت الحدوة ومن أجل حصان ضاع الفارس ومن
 أجل فارس فشلت المعركة) والحالة العمومية في تركيا أشبه بذلك المثل في ترتيبه .
 والواجب على المالين أن يضعوا ذلك المثل نصب أعينهم ، فإن المخاطرة في هذا السبيل
 مضيفة لكل شئ . وإذا فرض وقامت في تركيا أسيا حركة أو اضطراب ، فإننا لا نأمن
 كثيراً الأخطار التي تجرّها تلك الحركة وتصبح معرضين لخسائر لا منجاة منها .

اللازمين لمشروع الإصلاحات في
 الولايات الأرمنية . والسائد في
 الأذهان أن هذين المفتشين يُنتخبان
 من بين الموظفين السويديين أو
 الهولانديين . ولكن المأمول هنا أن
 يتأكد المليون الفرنسيون من احتياج
 الباب العالي الشديد إلى المال حتى
 لا يضطر إلى تأخير إنفاذ
 الإصلاحات . ولئن كانت هناك
 اعتبارات عمومية أو سياسية أو
 اقتصادية تمنع من إعطاء القرض
 لتركيا الآن ، فليس من الحكمة غل
 يدها كلية .

إن مشروع الإصلاحات لا يحتاج
 إلى مال كثير . بل كل ما يُطلب له
 هو مبلغ مليون وربع من الجنيهات ،
 ولا ينبغي أن يكون المالين
 والسياسيون متلاصقين إلى هذا الحد